



مخاطر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات في مدينة الرياض

مشروع بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة المخاطر

إعداد الطالبة

ريحانة محمد حمود الفوزان

الرقم الجامعي

(221000578)

إشراف

د. وليد

أستاذ - قسم إدارة الأعمال

الفصل الدراسي الثالث

1444هـ / 2023م

Every one University
Department of Business Administration

Risks of non-compliance of organizations operating in the financial sector with regulations and legislation in the city of Riyadh

A Thesis Submitted in partial Fulfilment of Requirements for the Degree of master's in risk
Management

Prepared by
Raihanah Mohammed AL-Fawzan
ID: 221000578

Supervised by
Waleed

Third Semester
2023/1444

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1-1 مقدمة:

في ضوء الواقع العالمي برزت ضرورة ملحة خلال العقدين الماضيين للتركيز على إصلاحات رئيسية تتعلق بعمليات وهياكل القطاع المالي، وذلك بسبب ما تعانيه من تخلف إداري و قصور في الأداء لأسباب عدة منها: الروتين الطويل المعقد، تضخم الجهاز الإداري والأنظمة القديمة والإهمال واللامبالاة من قبل بعض الموظفين، غياب التنسيق وعدم المرونة، المحاباة والمحسوبية، تراجع القيم الإدارية والمركزية الشديدة وإضفاء طابع السرية الشديدة على الأعمال الإدارية، عدم الامتثال بالأنظمة واللوائح والتشريعات، كل ذلك أدى إلى انعزالية الجهاز الإداري عن المواطنين و فقدان الثقة به وبخدماته وتعرض المنظمة الي العديد من المخاطر. (الرفاعي، وجمعة 2005)

وقد تزامنت هذه الإصلاحات مع تغييرات جذرية في البيئة العالمية، اقتضتها متطلبات العولمة وما رافقها من تطورات في مجال النظم المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال و بروز سيطرة واضحة لمنظمات عالمية على توجيه اقتصاد الدول، أدى إلى بروز فلسفة جديدة في إدارة شؤون الدولة الحديثة أطلق عليها مسميات عدة كالإدارة العامة الجديدة أو إعادة اختراع الحكومة، ما يعني تحولا في دور الدولة من موفر للخدمات إلى منظم وميسر لها. هذا ما أدى إلى بروز ما يعرف بأسلوب الحكم الراشد الذي هو بمثابة عقد اجتماعي جديد بين الحكومة القطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار شراكة ثلاثية تهدف لتعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم.

ولقيت جهود وبرامج مكافحة الفساد الإداري وتقوية النزاهة والشفافية والامتثال للأنظمة واللوائح اهتماما كبيرا على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، كما تصاعد الاهتمام بها من قبل المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية وأضحى لها ما يشبه المكانة الرسمية في الخطاب الدولي ولذلك أضحى مكافحة الفساد والتهرب من الامتثال للأنظمة واللوائح كظاهرة عالمية من أهم القضايا المثارة حاليا، وذلك للأسباب التالية: (السبيعي، 2010)

- تعدد مجالات الفساد التي يتم الكشف عنها في مختلف دول العالم التي تزداد بشكل مطرد وفقاً لمؤشر مدركات الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.
- ارتفاع مستوى الفساد يجعل السياسات العامة عديمة الجدوى وبالتالي تحويل الاستثمار والأنشطة الاقتصادية بعيدا عن المسارات الإنتاجية لتتجه نحو أنشطة سرية تدر عائدات مالية مرتفعة.
- حاجة الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى التنمية الاقتصادية المستدامة.
- أن أغلب حكومات العالم قد وضعت قوانين أو في طريقها لوضع قوانين لمطالبة كافة المنظمات الحكومية وغيرها بمكافحة الفساد.
- علاقة الفساد بتمويل الإرهاب وتشجيع منظمات العنف.

1-2 مشكلة الدراسة:

نشأت وتفشت الكثير من الظواهر التي تخص السلوك غير القويم للفرد والمتمثل في الكثير من أعراض الفساد الإداري بأنماطه المختلفة في المنظمات العاملة في القطاع المالي وانتشرت العديد من الظواهر الإدارية السلبية كالرشوة، الاختلاس التزوير التبذير، سوء استخدام السلطة والمحسوبية، وغيرهم كنتيجة من نتائج تغييب الالتزام بالقوانين واللوائح و الالتزام بها، وبدأت هذه الظواهر تتغلغل في هيكلية الدولة، فأصبح الفساد الإداري وعدم الامتثال للأنظمة والتشريعات يمثل تهديدا للأمن الوطني وحفزا لمعدلات البطالة والجريمة وسببا في تدني دخل الفرد وانخفاض مستوى جودة الخدمات العمومية وارتفاع أسعارها، كل هذا يفرض ضرورة الحد من الممارسات الإدارية الخاطئة وتجاوزات المنظمات ومخالفتها للقوانين التي تضر بالمصلحة العامة، الأمر الذي أدى بنا إلى إثارة التساؤل الرئيسي التالي: ما هي مخاطر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات في مدينة الرياض؟ إضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي مظاهر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة

والتشريعات؟

2. ما هو أثر عدم الالتزام منظمات بالأنظمة والتشريعات بشكل عام؟

3. ما هو أثر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالرياض بالأنظمة

والتشريعات؟

مشكلة البحث:

نشأت وتفشت الكثير من الظواهر التي تخص السلوك غير القويم للفرد والممثل في الكثير من أعراض الفساد الإداري بأنماطه المختلفة في المنظمات العاملة في القطاع المالي وانتشرت العديد من الظواهر الإدارية السلبية كالرشوة، الاختلاس التزوير التبذير، سوء استخدام السلطة والمحسوبية، وغيرهم كنتيجة من نتائج تغييب الالتزام بالقوانين واللوائح و الالتزام بها، وبدأت هذه الظواهر تتغلغل في هيكلية الدولة، فأصبح الفساد الإداري وعدم الامتثال للأنظمة والتشريعات يمثل تهديدا للأمن الوطني وحفزا لمعدلات البطالة والجريمة وسببا في تدني دخل الفرد وانخفاض مستوى جودة

الخدمات العمومية وارتفاع أسعارها، كل هذا يفرض ضرورة الحد من الممارسات الإدارية الخاطئة وتجاوزات المنظمات ومخالفاتها للقوانين التي تضر بالمصلحة العامة، الأمر الذي أدى بنا إلى اثاره التساؤل الرئيسي التالي: ما هي مخاطر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات في مدينة الرياض؟ إضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي مظاهر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات؟
2. ما هو أثر عدم الالتزام منظمات بالأنظمة والتشريعات بشكل عام؟
3. ما هو أثر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالرياض بالأنظمة والتشريعات؟

اهداف البحث:

تهدف الدراسة الي التعرف على الاتي

1. المخاطر التي تتعرض لها المنظمات العاملة في القطاع المالي في حالة عدم التزامها بالأنظمة والتشريعات في مدينة الرياض.
2. مظاهر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات.
3. أثر عدم الالتزام منظمات القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات.

الإطار نظري:

أولاً: مظاهر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات

تؤكد ظاهرة الفساد وعدم الامتثال للأنظمة والتشريعات على غياب القيم الأخلاقية والأسس والضوابط والرقابة الفعالة التي تضمن امتثال المنظمات إلى القوانين والتشريعات، ما يعطل خطط وبرامج التنمية ويفشلها، وبالتالي من مظاهر الفساد مجموعة السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون الوظائف العامة والتي قد تأخذ أحد أو أكثر من المظاهر التالية: (بن حسن، 2008)

1. الرشوة: من أكثر أشكال تغيب الالتزام بالأنظمة والتشريعات والفساد الإداري شيوعاً، وتعني حصول الشخص على منفعة مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع والنظام أو أصول المهنة، وهي عادة تعرض من قبل المستفيد من الخدمة للموظف المسئول من أجل تسهيل الحصول على الخدمة والتي غالباً ما تكون على حساب الآخرين.

2. المحسوبية والمحابة: والمحسوبية عبارة عن تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل الأحزاب السياسية، العائلة، وغيرهم، دون أن يكونوا مستحقين لها، أما المحابة فهي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة. وتعتبر المحسوبية والمحابة من أسوأ أشكال الفساد الإداري في شغل الوظائف العامة حيث يؤدي استخدامها إلى اقتران الوظيفة بالأشخاص لا بكفاءاتهم ومهاراتهم.

3. الوساطة: عبارة عن تدخل شخص ذا مركز وظيفي أو تنظيم سياسي لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب وغيرهم.
 4. الابتزاز: هو الحصول على أموال من طرف معين مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بخرق النظام والفساد حيث يستغل موقعه الوظيفي بتبديدات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين.
 5. نهب المال العام: استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية، فهي تحصل من قبل الموظف الذي سلم السلع عبر ضعف الرقابة للحصول على مكاسب غير مشروعة. أمانة فاستغل
 6. التهرب الضريبي: حيث يدفع رجال الأعمال الرشاوي للمسؤولين الحكوميين الفاسدين بغية حصولهم على تخفيض أو إعفاء ضريبي غير مستحق.
- ما هي اثار عدم الالتزام منظمات القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات :
- تختلف آثار ونتائج عدم الامتثال للأنظمة والتشريعات من بلد لآخر إلا أن هناك آثار واحدة في جميع الدول بغض النظر عن مستوى هذه الآثار ونتائجها فقد ذكرت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لسنة 2011 أن حجم الخسائر التي تلحق بالاقتصاد العالمي نتيجة انتشار ظاهرة الفساد و عدم الالتزام بالقوانين بأشكالها المختلفة يقدر بأكثر من 400 مليار دولار سنويا، كما

أشارت المنظمة إلى أنه ما بين عامين 1990 و 2005 كشف النقيب عن أكثر من 283 شركة

دولية كبرى تورطت في ممارسات الفساد مما كلف دافعي الضرائب نحو 300 مليار دولار .

عموما فان عدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات آثار سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية في الكثير من الدول، ومن الآثار والمخاطر التي تتعرض لها المنظمات العاملة في

القطاع المالي نتيجة عدم الالتزام بالأنظمة والقوانين :

1. يؤثر تغيب القانون على أداء القطاعات الاقتصادية ويؤثر على استقرار وملائمة مناخ

الاستثمار مما يزيد من تكلفة المشاريع وعدم التيقن في الاقتصاد ويهدد نقل التكنولوجيا.

2. يؤدي إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويدفع إلى الربح غير المشروع

عن طريق الرشاوى بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية.

3. يقوم بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوي كبيرة

منها مع الاحتفاظ بسريتها.

4. يضعف شرعية الدولة، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلقل تهدد الأمن والاستقرار السياسي

في الدول النامية.

5. يقود إلى ظهور الفساد مما يؤدي الي التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة إلى

جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من

العناصر الفاسدة وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية.

6. يؤدي الي تغير الحوافز والدوافع السلوكية بحيث تسود نوع من الأنشطة غير الإنتاجية

الساعية إلى الربح السريع إلى جانب إهدار جانب من الطاقات الإنتاجية المحتملة من خلال جهود

ملاحقة ومتابعة الفساد التي تستأثر بجانب كبير من الموارد.

7. تعرض المنظمات العاملة في القطاع المالي للمساءلة القانونية في حالة عدم الالتزام بالقوانين

والتشريعات المعمول بها. وقد تترتب على ذلك عقوبات مالية، وحتى الإغلاق النهائي للمنظمة.

8. يمكن أن يؤدي عدم الالتزام بالقوانين إلى تدني سمعة المنظمة وثقتها بين المستثمرين

والجمهور، مما يؤثر سلباً على عملياتها التجارية.

9. يمكن أن يؤدي عدم الالتزام بالقوانين إلى انتهاك حقوق العاملين، وتعرضهم للإيذاء أو

الاستغلال، مما يؤثر سلباً على سمعة المنظمة والقيم التي تدعو إليها.

5-1 منهجية البحث:

رغبة في الإحاطة بكافة جوانب البحث سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للكشف

عن مخاطر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات بمدينة الرياض،

حيث يعتبر المنهج الوصفي التحليلي بمثابة مظلة مرنة تشمل مجموعة متنوعة من الأساليب

والطرق الفرعية، بما في ذلك المسوحات الاجتماعية ودراسات الحالة التنموية والميدانية وغيرها، ويقوم على تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وغيرها من الجوانب التي تدور حول الخوض في أعماق مشكلة أو ظاهرة معينة وتحديد واقعها على أرض الواقع. وقد تم الاستعانة بمصدرين أساسيين للمعلومات: المصادر الثانوية: وقد شملت الكتب والمراجع العربية التي تناولت الأسرة ودورها في بناء المجتمع إلى جانب الدوريات والمجلات والأبحاث والتقارير التي تناولت موضوع البحث. المصادر الأولية: وقد شملت معالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، وقد تم جمع البيانات من خلال الاستبانة.

6-1 مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من المنظمات العاملة في القطاع المالي في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

7-1 عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية من مجتمع البحث، حيث تعرف العينة العشوائية: بأنها تمثل مجتمعها بدرجة عالية، كما أن مفردات المجتمع محل البحث يكون كل منها لها فرصة تساوي فرصة الأخرى في الظهور في العينة التي يتم اختيارها، ولذلك يطلق عليها العينة الممثلة، ويمكن تعميم نتائجها على المجتمع الذي سحبت منه. (اليومي، 2007)

لذلك تم اختيار العينة العشوائية البسيطة نظرًا لتوافر السجلات والإحصائيات التي ساعدت في الوصول إلى عينة البحث، وقد بلغ حجم العينة (100) من الموظفين في المنظمات العاملة في القطاع المالي. وقد تم توزيع الاستبانة على مجتمع البحث، وبعد توزيع الاستبانات، كان عدد الاستثمارات الصالحة (100) استثماراً.

8-1 أداة البحث:

يقصد بالأداة الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات من المفردات في المجتمع الذي يحدده، ويرتبط تحديد الباحث للأداة المناسبة التي سوف يستخدمها في جمع البيانات بعدة محاكات أهمها أنواع المعلومات المراد الحصول عليها وحجم مجتمع البحث، ونوع البحث المتبع، ومنهج البحث المستخدم بالبحث، وخصائص الأفراد المبحوثين (عويس، 2001) ومن هنا نجد أن هناك عدد من الأدوات لجمع البيانات والمعلومات والتي قد تستخدم بمفردها أو مع غيرها من الأدوات لتزيد نسبة التأكد من النتائج، ونجد أنه من المهم ضرورة ملائمة الأدوات التي يختارها الباحث مع طبيعة مصادر البيانات المتعلقة بالمشكلة والتي تؤدي في النهاية إلى أفضل النتائج، ومن هنا نجد أن الباحث قد اعتمد على الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع البحث. وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، كما اتبع البحث مقياس ليكرت الخماسي موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة.